وفي نفس اليوم الذي أعلن فيه وزير الزراعة مضمون رسالة نيكسون كانت لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الامريكي تعلن موافقتها على تقديم معونة عسكرية لاسرائيل مقدارها ٥٠٠ مليون دولار.

وفي نفس اليوم أيضا كان نيكسون يعقد مؤتمره الذي أشرنا اليه من قبل ، والذي اعلن فيه نوعا من التخلي عن مشروع روجرز . حين قال بأن الحدود أمر قابل للتفاوض ، بينما يدعو مشروع روجرز الى « تغييرات طفيفة » في الحدود .

جدول الشروط الثاني عرضته غولدا مئير امام الكنيست ، وهو يتعلق بفهمها لطبيعة التسوية السياسية التي تريدها ، والتي تعود بمحادثات يارينغ الى بداياتها الاولى ، وتتلخص هذه الشروط بما يلي :

١ ــ حدود آمنة ومعترف بها .

٢ ــ بقاء القدس عاصمة موحدة .

٣ ــ المحافظة على خطوط وقف اطلاق النار حتى يتحقق سلام تعاقدي يربط الاطراف المعنية .

٤ ــ توقيع التعهدات التي يتضمنها الاتفاق التعاقدي وتطبيقها .

٥ ــ لا يتحقق السلام بدون مفاوضات مباشرة .

ان هذه النقاط تشتمل على كل قضايا الخلاف الرئيسية بين وجهتي النظر العربية والاسرائيلية حول قرار مجلس الامن . وصياغتها بهذا الشكل تكاد تلغي كل الجهود التي بذلها يارينغ في السنوات الثلاث الماضية ، وهي تنسجم تماما مع سياسة المماطلة التي تتبعها اسرائيل ازاء مهمة يارينغ .

جدول الشروط الثالث قدمته اسرائيل ليارينغ . فحين اجتمع يارينغ مع غولدا مئير في القدس ابلغته ثلاث نقاط اساسية :

١ ــ أن يكون وقف اطلاق النار غير محدود خلال المحادثات .

٢ ــ تفضل اسرائيل اجراء المحادثات في مكان قريب ( قبرص او جنيف ) بدلا من الامم المتحدة .

٣ ــ ان تمثل الدول في المحادثات بوزراء الخارجية .

لقد قدمت هذه الشروط الثلاثة نفسها قبل ان تبدأ مرحلة المفاوضات التي جاءت بعد مبادرة روجرز. وانتهى الجدل حولها في ذلك الوقت الى اعتماد وقف اطلاق نار مؤقت ، والى اجراء المحادثات في الامم المتحدة ، وعلى مستوى رؤساء الوفود . والعودة الى طرح هذه النقاط من جديد ، هو مرة اخرى تكريس لسياسة المماطلة ، التي عبرت عنها اروقة الامم المتحدة ، بأن ما يجري حاليا هو « محادثات حول المحادثات » .

ان هذه الجداول الثلاثة من الشروط تعكس تماما طبيعة الفهم الاسرائيلي لقرار مجلس الامن ، ولمهمة يارينغ . وهو الفهم الذي يريد أن يكسب على كل الجبهات دون أن يقدم تنازلا واحدا . فهو يريد من الولايات المتحدة ان تقدم كل الدعم والحماية اللازمين . ويريد في نفس الوقت أن لا يتنازل عن أي مكسب من مكاسب حرب حزيران ، ويزيد على ذلك شروطا حول طبيعة المفاوضات ، تقترب من صيغة الاعتراف الرسمي ، تمهيدا لمرحلة من المفاوضات المباشرة .

ويوضح هذا الهدف تماما نمط الاجابة الذي قدمته اسرائيل على سؤال يارينغ فيما اذا كانت «تقبل بمثابة اتفاق نهائي حول كل النصوص، وثيقة دولية يوقعها اطراف عدة ... » فقد قالت اسرائيل « ان السلام يجب ان يكون معبرا عنه قانونيا ومحددا تعاقديا . وملزما بصورة متبادلة ... وبناء عليه فان موقف اسرائيل هو أن السلام يجب ان تتضمنه معاهدات سلام ثنائية بين اسرائيل وكل دولة عربية » .

عند هذه النقطة من الموقف الاسرائيلي، نستطيع ان نتوقف لنقارن بين الفهم المصري ، والفهم الاسرائيلي لقرار مجلس الامن ، لنكتشف بسرعة ان هناك خلافا حول كل النقاط التي يثيرها القرار ، ونقطة الاتفاق الوحيدة هي الموافقة على القرار نفسه ، وازاء هذا الموقف الاسرائيلي يبدو موقف مصر الرافض لتجديد وقف اطلاق النار ما لم يوضع جدول زمني للتنفيذ ، موقفا منطقيا جدا . اذ من المؤكد ان الضغط العسكري هو احد الشروط الاساسية لتنفيذ قرار مجلس الامن . فما هو موقف اسرائيل من هذه القضية ؟

لقد أعلنت رفضها لفكرة الجدول الزمني ، فقال ايبان يوم ٢ كانون الثاني « ان هناك ترتيبات يجب اتباعها بموجب نظام الاولوية ، فهناك اولا المفاوضات ، ثم الوصول الى اتفاق وتوقيعه ، ثم تنفيذ بنوده . ولا يمكن وضع المرحلة الاخيرة من هذه الترتيبات قبل المرحلة الاولى » .

وابدت اهتماما ملحوظا باحتمالات تجدد اطلاق النار ، برز في اشارات دائمة الى اهمية استمرار وقف اطلاق النار . ولكن التحرك العملي في سبيل ذلك كان الاجتماع الذي عقده دايان يوم ١٦ كانون